

مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥

نيويورك، ٢٧ نيسان/أبريل - ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٥

الأعمال التحضيرية للمؤتمر المتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة
النووية في الشرق الأوسط*

تقرير مقدّم من الميسر

تعيين الميسر

١ - في عام ١٩٩٥، اتخذ مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديد قرارا بشأن الشرق الأوسط يدعو إلى حملة أمور منها إنشاء منطقة في الشرق الأوسط يمكن التحقق فعلياً من خلوها من أسلحة الدمار الشامل النووية والكيميائية والبيولوجية ومنظومات إيصالها. وقد شدّد فيما بعد مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام ٢٠١٠ على أهمية إرساء عملية تفضي إلى التنفيذ التام لقرار عام ١٩٩٥.

٢ - وجاء في الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المعقود عام ٢٠١٠ أن "الأمين العام للأمم المتحدة ومقدمي قرار عام ١٩٩٥ وهم الاتحاد الروسي والمملكة المتحدة وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية (يُشار إليهم فيما بعد باسم الداعين إلى عقد المؤتمر)، سيقومون بالتشاور مع دول المنطقة بالدعوة إلى عقد مؤتمر في عام ٢٠١٢ تحضره جميع دول الشرق الأوسط ويتناول إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، على أساس ترتيبات تتوصل إليها دول المنطقة بحرية، وبدعم كامل ومشاركة تامة من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية". كما وافق مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ على أن يستمد مؤتمر عام ٢٠١٢ اختصاصاته من أحكام قرار عام ١٩٩٥.



الرجاء إعادة استعمال الورق



٣ - ووفقاً للخطوات العملية التي أقرها مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، قام الداعون إلى عقد المؤتمر، في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، بعد التشاور مع دول المنطقة، بتعيين جاكو لاجافا وكيل وزارة خارجية فنلندا، ميسراً للمؤتمر المزمع عقده في عام ٢٠١٢ بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، وقرروا أن تكون حكومة فنلندا الحكومة المضيفة للمؤتمر.

٤ - وفي أعقاب تعيين الميسر وتحديد الحكومة المضيفة، أنشئ مكتب في وزارة خارجية فنلندا لتقديم الدعم إلى الميسر والمساعدة على التحضير للمؤتمر.

ولاية الميسر

٥ - كُلف الميسر بتوفير الدعم لتنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بإجراء مشاورات مع دول المنطقة في هذا الصدد والاضطلاع بالتحضيرات اللازمة لعقد مؤتمر عام ٢٠١٢. ويتولى الميسر أيضاً المساعدة على تنفيذ خطوات المتابعة التي اتفقت عليها الدول الإقليمية المشاركة في مؤتمر عام ٢٠١٢. وسيقدم الميسر تقريره إلى مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٥ وإلى اجتماعات اللجنة التحضيرية للمؤتمر.

٦ - وبناء على ذلك، قدم الميسر تقاريره إلى الدورات الثلاث للجنة التحضيرية (الوثائق NPT/Conf.2015/PC.I/11 و NPT/Conf.2015/PC.II/10، و NPT/Conf.2015/PC.III/18).

المشاورات التي أجراها الميسر

٧ - بدأ الميسر مباشرة في تشرين الأول/أكتوبر، في إطار مسعاه لدعم تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ والاضطلاع بالتحضيرات اللازمة لعقد مؤتمر عام ٢٠١٢، تنفيذ ولايته بجمع أفكار دول المنطقة وآرائها وتوقعاتها فيما يتعلق بإنشاء المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل، وب عقد المؤتمر، وذلك لضمان إدماج مساهمات تلك الدول بشكل أساسي في العملية والتوصل إلى فهم تام لنقاط الانطلاق المتنوعة.

٨ - واعتمد الميسر نهجاً شمولياً لضمان وضع وجهات نظر جميع دول المنطقة في الاعتبار في أثناء العملية التشاورية. ولدى تحديد قائمة المشاركين من المنطقة والأطراف التي ينبغي استشارتها، استعان الداعون إلى عقد المؤتمر والميسر بالفقرة الثالثة (دراسة تقنية عن الطرائق المختلفة لتطبيق الضمانات في منطقة الشرق الأوسط) من وثيقة الوكالة الدولية للطاقة الذرية 887/XXXIII GC الصادرة في ٢٩ آب/أغسطس ١٩٨٩. وشجع جميع دول منطقة الشرق الأوسط على اتباع نهج منفتح يستشرف المستقبل وعلى الشروع معا في حوار وتعاون

بنّاءين. كما أكد الميسر طوال فترة ولايته أنه، حتى وإن كان بإمكانه هو والمجتمع الدولي والداعين إلى عقد المؤتمر تقديم دعم هام، فإن تولي زمام أمور المؤتمر والمسؤولية عن إنجاحه وإنشاء المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل يقعان في نهاية المطاف على عاتق دول المنطقة.

٩ - وقد أجرى الميسر وموظفو مكتبه ما يقارب ستمائة مشاوراة واجتماع في العواصم الإقليمية وخارج المنطقة مع جميع أصحاب المصلحة، ولا سيما دول المنطقة، والداعين إلى عقد المؤتمر، والدول الحائزة للأسلحة النووية، والمنظمات الدولية المعنية، والمجتمع المدني وسائر الأطراف المهتمة بالموضوع. وكانت دول المنطقة محط التركيز في المشاورات الثنائية والمتعددة الأطراف.

١٠ - وفي الفترة من تشرين الأول/أكتوبر إلى حزيران/يونيه ٢٠١٤، عقد الميسر، بالتعاون مع البلدان الداعية إلى عقد المؤتمر وبمشاركة دول المنطقة، خمسة اجتماعات غير رسمية في جليون وجنيف بسويسرا، بغية تيسير الاتفاق فيما بين دول المنطقة على ترتيبات المؤتمر المقرر عقده في هلسنكي. وأتاحت هذه الاجتماعات فرصة لتبادل الآراء بشأن المؤتمر وأعماله التحضيرية، بما في ذلك عقد مناقشات حول جدول الأعمال وطرائق العمل والنظام الداخلي. وساهم المشاركون بفعالية في الحوار وقدموا مقترحات. وأعجب الميسر والقائمون على عقد المؤتمر بتأهب المشاركين للعمل المشترك ورغبتهم في إحراز تقدم، وبنهجهم المفتوح والبناء.

١١ - وعلى الرغم من جهود الميسر والداعين إلى عقد المؤتمر في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ لمواصلة هذه الاجتماعات غير الرسمية والانتقال إلى مرحلة الصياغة الضرورية، تعذر عقد اجتماع آخر.

١٢ - وسلمت الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ بأهمية الدور الذي يؤديه المجتمع المدني في المساهمة في تنفيذ قرار عام ١٩٩٥، وشجعت جميع الجهود المبذولة في هذا الصدد. وقد شارك الميسر والفريق التابع له في عدة فعاليات نظمتها جهات فاعلة من المجتمع المدني، وسعوا إلى العمل بنشاط مع المنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية ومجامع الفكر.

الأعمال التحضيرية للمؤتمر

١٣ - أسندت الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في المعاهدة لاستعراضها عام ٢٠١٠ إلى الأمين العام للأمم المتحدة ومقدمي قرار عام ١٩٩٦ مهمة الدعوة إلى عقد المؤتمر. ومن

المقرر أن تحضر المؤتمر جميع دول الشرق الأوسط. ولدى تحديد قائمة المشاركين من المنطقة، استعان الداعون إلى عقد المؤتمر والميسر بوثيقة الوكالة الدولية للطاقة الذرية المذكورة في الفقرة ٨ أعلاه.

١٤ - وفيما يتعلق بتوقيت المؤتمر ومكان انعقاده، أعلنت فنلندا بوصفها الحكومة المضيفة أنها على استعداد للترتيب لعقد المؤتمر في هلسنكي في أي وقت خلال فترة وجيزة.

١٥ - وفي أيار/مايو ٢٠١٢، قدم مكتب الميسر إلى دول المنطقة ورقات غير رسمية تناولت شتى الجوانب الفنية والتنظيمية للمؤتمر، بهدف المساعدة على تحديد الترتيبات التي ستتوصل إليها تلك الدول بحرية. وفي أعقاب ما ورد من مساهمات، عمّم الميسر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ ورقات غير رسمية مستكملة بوصفها مقترحاته فيما يتعلق بترتيبات المؤتمر، شملت جدول أعماله وطرائق عقده ونظامه الداخلي. وفي تلك المقترحات، سعى الميسر إلى التوفيق بين المنطلقات المتباينة التي يتبناها مختلف دول المنطقة حيال المؤتمر وحيال إنشاء المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل.

١٦ - وفي أثناء المشاورات الثنائية والمتعددة الأطراف التي أجراها الميسر، قدّمت دول المنطقة بشكل رسمي وغير رسمي مقترحات خطية وشفوية فيما يتعلق بترتيبات عقد المؤتمر. وقد قدّمت تونس في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣ باسم الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية ورقة العمل (NPT/CONF.2015/PC.II/WP.34) التي تضمنت مرفقا بعنوان "موقف الدول العربية بخصوص الورقة غير الرسمية التي أعدها ميسر مؤتمر عام ٢٠١٢ بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل".

١٧ - وأصدر مكتب الميسر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ "ورقة توجيهية" تشمل جميع الجوانب الرئيسية لترتيبات عقد المؤتمر. وقد وُزعت الورقة على جميع المشاركين المستقبليين في المؤتمر كأداة من الميسر يمكن استخدامها أثناء المشاورات من أجل المساعدة على المضي بالعملية إلى الأمام.

١٨ - وأقرت الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ خطوات إضافية تهدف إلى دعم تنفيذ قرار عام ١٩٩٥، منها الطلب إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وغيرهما من المنظمات الدولية ذات الصلة بإعداد وثائق معلومات أساسية لمؤتمر عام ٢٠١٢ بشأن طرائق إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل ومنظومات إيصالها، مع أخذ العمل المنجز والخبرة المكتسبة فيما سبق في الاعتبار. وطلب الميسر تلك الوثائق من الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ومن وحدة دعم تنفيذ اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية والتكسينية، واللجنة

التحضيرية لمنظمة الحظر الشامل للتجارب النووية. وقدّم كل من تلك المنظمات وثائق المعلومات الأساسية هذه التي أطلع الميسر دول المنطقة عليها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

عقد المؤتمر

١٩ - تعذر عقد المؤتمر في عام ٢٠١٢ بمشاركة جميع دول المنطقة كما كان مقرّراً. وفي أعقاب صدور هذه البيانات عن الداعين إلى عقد المؤتمر، أُعرب على نطاق واسع عن خيبة الأمل إزاء تأجيل عقد المؤتمر. ومع ذلك أعربت جميع دول المنطقة عن رغبتها في مواصلة أعمال التحضير للمؤتمر. كما أعلنت حكومة فنلندا أنها ما زالت مستعدة لاستضافة المؤتمر بمجرد دعوته إلى الانعقاد. وأفاد الميسر بأنه سيواصل القيام بالأعمال التحضيرية للمؤتمر بالتعاون مع دول المنطقة والداعين إلى عقده.

٢٠ - ويعبر كل من الحكومة الفنلندية والميسر عن امتنانه للدعم والتعاون الواسع النطاق اللذين قدمتهما جميع الأطراف طوال فترة ولاية الميسر. إذ قدمت حكومتا المملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة دعماً مالياً لعمل الميسر. وقدّمت حكومة سويسرا الدعم المالي واللوجستي لتنظيم الاجتماعات غير الرسمية في سويسرا. لذا يشكر الميسر هذه الحكومات على دعمها القيّم.